



صندوق النقد الدولي

بيان صحفي رقم 12/232

واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431

للتشر الفوري

الولايات المتحدة الأمريكية

١٩ يونيو ٢٠١٢

بيان السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، حول مؤتمر قمة القادة الذي عقدته مجموعة العشرين في مدينة لوس كابوس

أصدرت اليوم السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، البيان التالي في ختام قمة القادة لعام ٢٠١٢ التي عقدتها مجموعة العشرين في مدينة لوس كابوس المكسيكية:

"أتوجه بالشكر لفخامة الرئيس فيليببي كالديرون على تكريمه باستضافة قمة القادة التي عقدتها مجموعة العشرين في لوس كابوس. فبفضل التزامه بتوصل القمة إلى نتائج مثمرة، ومع الدعم الذي قدمته البلدان الأعضاء في الصندوق، يمكنني اليوم أن أحيي سبعة وثلاثين بلداً - منها المكسيك و ١٤ بلداً آخر من مجموعة العشرين - على تعهداتها بتقديم موارد إضافية للصندوق. وقد كان فخامة الرئيس كالديرون صوتاً مؤثراً وقويًا في جهودنا من أجل تكوين رصيد من الاحتياطيات الوقائية العالمية بقيمة ٤٥٦ مليار دولار، مما يحقق للصندوق وضعا مالياً أفضل بكثير من ذي قبل ويجعله قادراً على مساعدة بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلداً عضواً في سعيها لتحسين الأوضاع المالية والاقتصادية العالمية. وقد كان للسيد شارمان شانموغاراتنام، رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، دور فعال أيضاً في التوصل إلى هذه النتيجة.

"ولا تزال أوضاع الاقتصاد العالمي محاطة بعدم اليقين من عدة أوجه، كما أن علينا استعادة الثقة. ويمثل إعلان قادة مجموعة العشرين في لوس كابوس خطوة في هذا الاتجاه. وأمامنا المزيد من العمل المطلوب إلى أن يتأكد التعافي العالمي، ولكنني أخرج من قمة لوس كابوس وقد استشعرت تقارباً بين جميع الأطراف من شأنه تيسير المنهج الشامل والمنسق الذي ينادي به الصندوق في التعامل مع التحديات الاقتصادية والمالية العالمية.

"وقد حرص قادة مجموعة العشرين على إبقاء الهدف النهائي نصب أعينهم، وهو تحقيق النمو القوي والمتوازن على أساس قابل للاستمرار، وأكدوا مجدداً أنهم عازمون على اتخاذ كل تدابير السياسة الضرورية لتقوية الطلب، ودعم النمو، واستعادة الثقة، وتخفيض البطالة.

"وكلنا يشعر بالقلق إزاء الوضع في أوروبا، ولا سيما في منطقة اليورو. وقد تم في لوس كابوس غرس البذور المبدئية لخطة جامعة تحقق التعافي الاقتصادي على مستوى أوروبا، وهو إنجاز يستحق الإشادة. وأعلن القادة الأوروبيون التزامهم باتخاذ جميع التدابير الضرورية للحفاظ على سلامة منطقة اليورو وضمان استقرارها، والخروج من حلقة الآثار السلبية المتبادلة بين الكيانات السيادية والبنوك. ويعتزم القادة الأوروبيون النظر في اتخاذ خطوات ملموسة نحو إقامة بنیان مالي أكثر تكاملاً، وهو أمر مهم أتطلع إلى مناقشته باستفاضة أكبر أثناء زيارتي المزمعة لأوروبا هذا الأسبوع بغرض استكمال مراجعة الصندوق السنوية لأوضاع الاقتصاد في منطقة اليورو."

"وهناك بذور أخرى تم غرسها في هذه القمة أيضا. فنظرا لعدم التيقن من الاحتمالات المتوقعة، اتفقت الاقتصادات المتقدمة على الدور المهم الذي ينبغي أن تؤديه سياسة المالية العامة – أي أدوات الضبط التلقائي والإجراءات التي يمكن أن تكون استثنائية تبعا للحيز المالي المتاح للبلدان المعنية – إلى جانب السياسة النقدية الداعمة، إذا ما ازداد تدهور الأوضاع. وقد تعهدت الولايات المتحدة باتخاذ إجراءات السياسة الملائمة لتجنب السقوط في "منحدر مالي" قد يتسبب في تدهور الاقتصاد الأمريكي الذي يمثل عاملا حاسما في تحديد ما يؤول إليه الاقتصاد العالمي في الفترة القادمة. وقد أعربت الصين وغيرها من كبرى اقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية عن عزمها التأكيد على دعم التعافي العالمي."

"ومما أراه مشجعا أن مجموعة العشرين لا تزال ملتزمة بإصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية، وسوف تعمل مع الصندوق للوفاء بالتعهدات التي قطعتها بالانتهاء هذا العام من تنفيذ إصلاحات الحصص والحوكمة المتفق عليها في عام ٢٠١٠. وكما ذكر قادة مجموعة العشرين، تمثل هذه الإصلاحات عاملا حاسما في إرساء شرعية الصندوق، وأهمية وجوده في السياق الراهن، وفعالية الدور الذي يؤديه، كما أن من شأنها تحقيق خطوات واسعة نحو تعزيز أثر التحليلات التي يجريها الصندوق لما فيه صالح الجميع. وفي هذا السياق، أرحب كل الترحيب أيضا بالدعم الذي قدمته مجموعة العشرين لإدخال مزيد من التحسينات على أعمال الرقابة المالية والاقتصادية الكلية التي يقوم بها الصندوق."

"وأعتقد أننا جميعا نغادر لوس كابوس ولدينا صورة أوضح عما ينبغي أن يؤديه كل منا، وإدراك أكيد لأن الإجراءات التي نتخذها في الأجل القصير يمكن أن تضع أقدامنا على مسار يقود إلى نمو أقوى، وفرص عمل أكثر، وفقر أقل في البلدان المتقدمة والصاعدة والنامية على السواء."